مجلة المعجمية - تونس

ع 24

2008

بنيةُ المُصْطلح اللُّغَويّ
في كِتَابِ المُقْتَضَب للْمُبرِّد

محمد شندول

1 – تمهيد :

يعدّ المصطلح اللّغوي فرعًا من فروع مصطلحات العلوم والفنون. ونحن نهدف من هذا العمل إلى البحث عن المؤشّرات المحيلة إليه في مرحلة نشأته، من حيث التّعريف، والبنية، والدّلالة. وتمثّل النصوص ميدانا من الميادين التي تتوفر فيها تلك المؤشرات. ولذلك فإنّنا نحاول تحقيق هدفنا من خلال نصّ. على أنّ تبيّن النصّ الذي يتجلّى فيه المصطلح العلميّ أو الفنيّ يقتضي تحديدًا. وهذا التّحديد يكون من خلال طريقتين : تحديد طبيعة النصّ، وتحديد نوع لغته. فالنصّ من حيث طبيعته نوعان : أدبيّ، وعلميّ. فالأدبيّ عادة ما يكون إنشائيًّا، فيغيب عنه بالتالي استعمال المصطلحات العلميّة والفنيّة بسبب تعويله على الاسترسال الفني الذي يرمي إلى تحقيق وظيفتين رئيسيّتين في الإبلاغ هما الوظيفة التأثيرية، والوظيفة التّعبيرية بالمعنى الذي حدّده لهما رمان جاكبسون (R. Jakobson) (1). والنصّ العلميّ عادةً ما يتّسم أسلوبه بالجفاف من الناحية الأدبيّة، لأنّ الهدف الرئيسيّ منه وصف معطى علميّ بذكر ما يتعلّق به من الخصائص. وبالتالي يكون هذا النص هو المجال المناسب للبحث عن المفاهيم والمصطلحات ؛ واللّغة الغالبة في النص الأدبيّ هي" **اللغة العامّة**"، أيْ لغة التّخاطب الشائعة التي يفهمها أغلب الناس لأنّها تمثل الرصيد اللّغويّ المشترك الذي هو "مجموع الكلمات التي يشترك في معرفتها واستخدامها

(1) ينظر : Roman Jakobson : Modèle de communication, in : www.internet.uqam.ca/web/t7672/schema.htm.

السّواد الأعظم من أبناء لغة ما" (2). وتتميز هذه اللّغة باستعمال مختلف أنواع الوحدات المعجميّة البسيطة بنفس الدّرجة من التّواتر والأهميّة.

واللّغة الغالبة في النص العلميّ هي "**لغة خاصّة**". واللّغة الخاصّة هي "اللّغة التي يستعملها أهل حرفة معيّنة أو علم معّين لأداء مضمون مخصوص" (3)، ومن ثم فهي تتميّز باحتوائها على مجموعة من المصطلحات والتّعابير والمفاهيم التي يستخدمها أهل تلك الحرفة أو ذلك العلم دون سواهم. والتّركيز في هذه اللّغة يكون على تلك المصطلحات والتعابير والمفاهيم أكثر من التّركيز على المفردات والتّعابير العامّة الواردة في سياق الحديث عن خصائص المعطى العلميّ الذي يكوّن موضوع النص.

إذنْ، يمثل النص العلميّ واللّغة الخاصّة التي يتميز بها، المجال المناسب لمعرفة ما يجري من الوحدات المعجميّة والتعابير مجرى المصطلحات. ونحن اخترنا من هذا النوع من النصوص النص اللُّغوي الوارد في كتاب المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت. 285 هـ/ 898 م) مكتفين منه بما ورد من مصطلحات متعلّقة بالفعل أخذناها من فهرس مواد الكتاب المجمعة في نهاية الجزء الرابع منه مما كان منها بلفظ المبرد. وإنّ ثبتًا لجميع المصطلحات يقتضي تمحيصا دقيقا لمتن الكتاب بأجزائه الأربعة حتى يتمّ جمعها كلها. وهذا عمل يمكن أنْ يكون بحثًا مفردا قائم الذّات لا تمثّل مداخلتنا هذه إلاّ بادرة إليه.

وقبل الحديث عما جمعنا من المصطلحات، علينا أن نبيّن أصناف الوحدات التي يجوز – على المستوى النظري على الأقل – أنْ تكون مصطلحات، وذلك من حيث الانتماء المقولي المعجميّ، ومن حيث درجة البساطة والتّركيب. فما هي إذن أصناف هذه الوحدات ؟

(2) رمزي منير بعلبكي : المصطلحات اللغوية، ص 266.
(3) نفسه، ص 101.

2 – أصنافُ الوَحَدَاتِ منْ حيثُ الانتماءُ المقوليّ المعجميّ :

إنّ تحديدًا لأصناف الوحدات المعبّرة عن المصطلحات والمفاهيم يقتضي وجوبًا ذكرًا لأقسام الكلام و بيان ما يصلح منها أنْ يكون مصطلحًا وما لا يصلح. فما هي أقسام الكلام ؟ وما هو الصالح منها لوضع المصطلحات ؟

لقد اختلف في عدد أقسام الكلام. ففي التّصور القديم كما في مذهب سيبويه ومن تبعه، ثلاثة هي الاسم والفعل والحرف. وهو تصوّرٌ قائم على جملة من المبادئ منها مبدأ علاقات السّلب والإيجاب الدّلاليّة، ومبدأ الائتلاف التّركيبي. ففي مبدإ علاقات السّلب والإيجاب الدّلاليّة، يتحدّد الاسم بالسّمة الموجبة [+ ذات] (4)، ويتحدّد في علاقته بالفعل، بحمل السّمة السّالبة [– فعل]. ويتحدّد الفعلُ بالسّمة [+ خبر] (5)، ويتحدّد في علاقته بالاسم بحمل السّمة [– اسم]، ويتحدّدُ الحرفُ في علاقته بالاسم والفعل معًا بحمل السّمتين [– اسم] [– فعل] لأنّه "ليس فيه معنى اسم ولا فعل" (6).

وفي مبدإ الائتلاف التّركيبي، يتميّز الاسم بإمكانيّة اجتماعه مع اسم آخر أو مع فعل، حيث نجد مثلاً :

{اسم + اسم }، كما في : زيدٌ أخوك، و{اسم + فعل}، كما في : زيد ذَهَبَ.

ويتميّزُ الفعلُ باجتماعه مع الاسم فقط كما في : جلسَ سعيد.

ويتميّز الحرف بتعلقه بالفعل أو الاسم كما في: لم تأتِ، وسرت بحذَرٍ، لكونه "واسطة بينهما" (7).

وفي الدّراسات اللُّغويّة الحديثة اختلفت الآراء في أقسام الكلام. وهي على اختلافها، ترى جميعًا هذه الأقسام أكثر من ثلاثة. فقد رأى تمام حسّان على سبيل المثال، أنّ عددَها سبعة هي : الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة (8).

---

(4) يقول ابن الخشاب : "والمعاني ذات يخبر عنها وهي الاسم..." تنظر له : المرتجل، ص 6.
(5) يقول ابن الخشاب : "والمعاني ذات (...) وخبر عن تلك الذات وهو الفعل"، المرجع نفسه، ص 6.
(6) المرجع نفسه، ص 23.
(7) المرجع نفسه، ص 6.

ونحن نذهب إلى الرأي القائل بأنّها خمسة، وهي : الاسم، والفعل، والصفة، والأداة، والظرف (9)، وذلك اعتبارا لتمايزها السّمِيّ المعجمي، حيث إنّ :

1) الاسم : [+ ذات] [+حدث مجرد من الزمان] مثل : رجل، وفرس، وجدار، وعِلْم، وضَحِكٌ، وانتصار .

2) الفعل : [+ حدث] [+زمان] مثل: جَلسَ، وفَرِح.

3) الصفة : [+حالة في الموصوف] مثل : قائم، مسرور.

4) الأداة : [+تعليق] مثل: على، إنْ، الذي.

5) الظرف : [+زمان] [+مكان] مثل : قَبْل، فوْق.

وقدْ نظرنا في ما احتوت عليه مدوّنتنا من مصطلحات، فلم نجد من الأبنية ما جاء فعلاً أو ظرفًا أو أداةً. ووجدنا ما جاء اسمًا أو صفةً. ومثال ما جاء اسما المصطلحات : الفعل، الأمر، الهمز، الإدغام، التعجب. ومثال ما جاء صفة : المتعدي، اللازم، الماضي، المضارع، المضاعف، الملحق.

ويُفسَّر غياب استعمال الفعل مصطلحا بعجز الفعل عن تحمل ذلك من الناحية النّحويّة، لأنّه يحتاج في تمام معناه، إلى مسند إليه. وإذا أوردناه مع المسند إليه فإنّنا نتحصّل على جملة، وهو ما لا يستقيم في وضع المصطلحات، لأنّ المصطلحات تستوجب الاختصار لا الاسترسال .

لكن من النّاحية المعجمية الصِّرف، يجوز تجريد الفعل من سياقه التركيبي والتسميَةُ به. ويصطلح على الأفعال التي تُحَوّل إلى أسماء بـــ"الأفعال المحذوفة" أو "الأفعال الموقوفة" (10). وقدْ شَهِدَ تاريخُ العربيّة استعمال الفعل معزولاً عن التركيب، فجاءت منه أسماء أعلام على صيغتي المضارع والأمر، من ذلك : يزيد، تغلب، يحيى، أحمد، وجميعها من أسماء الرجال ؛ وقُمْ، وهي من أسماء المدن. وقياسًا على هذا، فإنّه يجوز، على المستوى النّظريّ،

---

(8) ينظر حسان تمام : اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص ص 90 – 132 ؛ وينظر توضيح في هذه المسألة في : شندول : العربيّة الحديثة، ص ص 144 – 146.

(9) ينظر حول هذا التقسيم : إبراهيم بن مراد : مسائل، ص ص 32 – 33 ؛ نفسه: مقدمة، ص ص 107 – 108 .

(10) ينظر المبرد : المقتضب، 35/1.

استعمال الفعل مصطلحًا. ونحن لاحظنا بوادر ذلك في مثل قول النّحاة : هذا باب نعم وبئس، وهذا باب كان وأخواتها. فنعم، وبئس، وكان، أفعال. والملاحظُ أنّ النحاة قدْ استعملوها للإحالة على خصائصها كاستعمالهم للمصطلحات للإحالة على المفاهيم .

ويُفسّر غياب الظرف والأداة من الناحية النّحوية، بنفس تبرير عدم استعمال الفعل. فهما أيضا عاجزان عن تحمل المفهوم بنفسهما، إذ هما يحتاجان إلى غيرهما لتمام المعنى. فخاصيّة التعليق النحويّة فيهما تَحُدُّ من استقلالهما الدّلاليّ. كما أنّ محدوديّة عددهما في العربيّة خاصيّة أخرى تُسْهِمُ في ذلك العجز.

إلاّ أنّه يمكن من الناحية المعجميّة، إيراد عدد منهما مصطلحا، واشتقاق الاسم من عدد آخر لإيراده مصطلحا أيضا. ومن الأمثلة على ورود البعض منهما مصطلحا، ضمير المتكلم المفرد " أنا"، حيث : أنا ← الأنا، وضمير الغائب المفرد "هو"، حيث : هو ← الهو.

ومن الأمثلة على اشتقاق الاسم منهما ووروده مصطلحًا، الظرف : "بَيْنَ"، حيث: بَيْنَ ← بَيْـنِـيَّة، وأداة الاستفهام "كَمْ "، حيث : كَمْ ← كَمِّـيَّة.

كما يمكن أنْ يردا جزءا من بنية المصطلح كما في : قَبْـمُعْجَمِيَّة (Prelexical) في المصطلح : بنية قبمعجمية (Prelexical structure) [11] ، حيث : قَبْلَ (ظرف) + مُعجَمِيّة ← قَبْـمُعْجَمِيَّة، وفي : لاأسمائية (Anomia) [12]، حيث : لا (أداة نفي) + أسمائية ← لاأسمائية.

ونفسّرُ عَدَمَ ميل المبرّد إلى استعمال الفعل والظرف والأداة مصطلحات بوعيه الضمني بقصورهما عن ذلك، وبوعيه الضمني أيضًا بأنّ الاسمَ والصفةَ هما القادران دون غيرهما، على التّعدُّد، والتّنوُّع، واستيعاب المفاهيم غير المتناهية، والاستقلال بنفسهما أصالة. إلاّ أنّنا نشيرُ إلى أنّه يسمّي بعض أبواب كتابه بأسماء الأدوات، مثل قوله: "هذا باب الواو"

(11) ينظر المثال في : بعلبكي : المصطلحات اللغويّة، ص 393.
(12) المرجع نفسه، ص 47.

(25/2)، و "هذا باب إنّ" (33/2)، و"هذا باب حيّ" (38/2). "ولسنا ندري أكان ذلك منه من باب اتخاذ الأداة مصطلحا أم من باب تعيين محتوى الباب.

3 – أصنافُ الوحداتِ المعجميّة من حيث درجة البساطة والتركيب :

نعتبر الوحدات المعجمية من حيث درجة تركيبها، ثلاثة أنواع ([13]) : بسيطة، ومركبة، ومعقّدة. فالبسيطة هي التي تكُون مفردةً واحدةً، مثل : رَجلٌ. والمركّبة هي التي تتكوّن من مفردتين تجريان مجرى الكلمة الواحدة، مثل : عبد الله. والمعقّدة ما كانت متكوّنة من ثلاثة عناصر معجميّة منفصلة أو أكثر، مثل : وزارة التعليم العالي. وعلى أساس هذا التصنيف نبيّن في ما يلي، درجة تركيب ما أورده المبرّد في كتابه المقتضب من المصطلحات المتعلّقة بالفعل. ونوردها مرتبة بحسب تتاليها في فهرس الكتاب.

1) المصطلحات البسيطة :

1 – الماضي (71/1).

2 – المتعدي (71/1) .

3 – اللازم (71/1) .

4 – الصحيح (117/1) .

5 – المعتل (117/1) .

6 – الهمز (155/1) .

7 – الإدغام (155/1) .

8 – التضعيف (183/1) .

9 – المضاعفة (184/1) .

10 – الملحق (242/1) .

11 – المضاعف (245/1) .

---

(13) ينظر حول هذه الخاصيات الثلاث : إبراهيم بن مراد : مسائل ، ص ص 34 – 35 ، 140 – 142، 250 – 253.

12 – المضارع (3/2).

13 – المنصوب (5/2) ؛ المنتصب (6/2).

14 – الأمر (131/2).

15 – النهي (131/2).

2) المصطلحات المركّبة :

أ – المركبات الإضافية :

1 – بنات الأربعة (66/1 – 72).

2 – غير المتعدي (71/1).

3 – بنات الثلاثة (72/1).

4 – غير المعتل (148/1).

5 – أفعال المطاوعة (104/2).

6 – أفعال المقاربة (68/3).

7 – فعل التعجب (190/3).

8 – غير المتصرف (190/3).

ب – المركبات الوصفيّة :

9 – الأفعال المضارعة (2/1).

10 – المضارع المجزوم (3/2).

11 – المضارع المنصوب (5/2).

12 – الفعل المتصرّف (189/3).

3) المصطلحات المعقدة :

• في تركيب موصولي :

1 – ما يسمى به من الأفعال المحذوفة والموقوفة (35/1).

2 – ما لا يتعدى (71/1).

3 – ما كان فاؤه واوا من الثلاثة (1/ 88).

4 – ما لحقته الزوائد (91/1، 104) ؛ ما كان فيه زيادة (315/3) ؛ ما كان من الزوائد (4/3).

5 – ما كانت الواو أو الياء فيه عينا (83/1) ؛ ما كانت الواو أو الياء منه في موضع العين من الفعل (96/1) ؛ ما كان على ثلاثة أحرف مما عينه واو أو ياء (111/1) ؛ ما اعتلت عينه (134/1) ؛ ما اعتل منه موضع العين (172/1).

6 – ما اعتلت عينه مما لامه همزة (115/1) .

7 – ما اعتل منه موضع اللام (134/1).

8 – ما كانت عينه ولامه واوين (149/1).

9 – ما شبه من المضاعف بالمعتل (245/1).

10 – ما كان من بنات الأربعة وألحق به من الثلاثة (107/2).

11 – ما وقع من الأفعال للجنس في معناه (140/2).

12 – ما كان من المعتل فيما جاوز فعله الثلاثة فلزمه الحذف لاعتلاله والإتمام لسلامته (2/129).

13 – ما يتعدى الفاعل إلى مفعول واحد (188/3) .

14 – ما جرى مجرى الأفعال وليس بفعل ولا مصدر (202/3).

15 – ما لا يتصرف (312/3).

16 – ما يسمى به من الأفعال (314/3).

• **في تركيب وصفيّ :**

17 – الأفعال التي على ثلاثة أحرف (71/1).

18 – ذوات الياء التي عيناها ولاماها ياءات (148/1).

19 – ذوات الثلاثة المزيدة (96/2) ؛ الأفعال التي فيها الزوائد من الثلاثة (104/2).

20 – الأفعال التي فيها الزوائد من الثلاثة والأفعال التي لا زوائد فيها (104/2) .

21 – الأفعال التي لا زوائد فيها (104/2) ؛ ذوات الثلاثة من غير زيادة (110/2).

22 – ذوات الياء والواو التي ياءهن وواوهن لامات (193/2).

23 – بنات الأربعة التي لا زيادة فيها (107/2) ؛ بنات الأربعة بغير زيادة (207/2).

24 – الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى المفعول (91/3).

25 – الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد (3/ 91).

26 – الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى مفعولين ولك أن تقتصر على أحدهما (93/3) .

27 – الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما (95/3).

• في تركيب شبه إسنادي :

28 – الفعل في الثلاثة (71/1).

29 – الأفعال من الثلاثة (72/1) .

30 – الأفعال المزيد فيها وغير المزيد فيها(137/1).

31 – ذوات الثلاثة من الأفعال بغير زيادة (110/2).

32 – الملحق به من الثلاثة (108/2).

يؤدّي استقراءُ هذه القائمة من المصطلحات إلى ثلاثة أنواع من الأبنية المصطلحية : النوع الأول هو المصطلحات البسيطة، وعددها 15 مصطلحا من جملة 59 مصطلحا، وتمثل نسبة 25 % ؛ والنوع الثاني هو المصطلحات المركبة، وعددها 12 مصطلحا، بنسبة 20 % ؛ والنوع الثالث هو المصطلحات المعقدة، وجملتها 32 مصطلحا، وتمثل 55 %.

وتتوزّع المصطلحات المركبة على نوعين من المركبات، هما المركب الإضافي، وهو الغالب؛ والمركب الوصفيّ.

وتتفرع المصطلحات المعقدة إلى ثلاثة أصناف هي: المركب الموصولي، يليه في الأهمية المركب الوصفي ، ثم المركّب الشبه الإسنادي.

ويمكن أن ننظر إلى جميع هذه المصطلحات من زاويتين : من حيث البنيةُ، ومن حيث الدلالة.

4 – بنية المصطلحات :

نعالج هذه المسألة بالنظر في بنية المصطلحات من الجانب الصرفي، ومن جانب مظهر تواترها. وفي هذا الصدد نشير إلى أنّ قواعد التوليد الصرفي التي تحدد أبنية الوحدات المعجمية في العربية، أربعٌ، وهي : الاشتقاق، والنحت، والتركيب، والمعْجَمة [14]. وما يولّد الوحدات المعجمية البسيطة من هذه القواعد الأربع هي القواعد الثلاث : الاشتقاق، والنحت، والمعجمة، أي إنه توجد قاعدة واحدة لتوليد الوحدة المعجمية المركبة والمعقدة، وهي قاعدة التركيب. فما هي ركائز هذه القواعد ؟ وكيف تجلّت في ما لدينا من المصطلحات ؟

4 – 1 . الاشتقاق :

تنطبق هذه القاعدة على المصطلحات البسيطة باعتبارها وحدات معجمية بسيطة. وهو يتأتّى من الجذوع خاصة. وهو يشتمل على خمس وعشرين قاعدة نظرية يتولد بعضها من بعض بحسب عدد المقولات المعجمية الخمس التي هي الاسم، والفعل، والصفة، والظرف، والأداة [15]. ومن هذه القواعد الخمس والعشرين نجد تسعًا فقط صالحة لاشتقاق المصطلحات، وهي :

1 . فعل ⟵ اسم .

وتتمثل الأسماء المتولدة بهذه القاعدة، في المصادر بأنواعها [16] – عدا المصدر الصناعي لكونه يتولد من قاعدة : اسم ⟵ اسم، مثل : النسبيّة (من النسبة)، والنظامية (من النظام) – ومن اسم المرة، واسم الهيأة، واسمي الزمان والمكان، واسم الآلة .

2 . فعل ⟵ صفة، مثل : لَزِمَ ⟵ لازِمٌ ، تعدّى ⟵ متعدٍّ .

3 . اسم ⟵ اسم، كالمثالين المذكورين آنفا وهما : النسبيّة (من النسبة)، والنظاميّة (من النظام).

---

(14) ينظر حول هذه القواعد وتطبيقاتها إبراهيم بن مراد : مسائل، ص ص 47 – 48 ؛ نفسه : مقدمة ، ص ص 143 – 156 .

(15) ينظر ابن مراد : مقدّمة، ص ص 143 – 153.

(16) ينظر المرجع نفسه، ص 148.

4 . اسم ← صفة، مثل : ذرّة ← ذرّيّ .

5 . صفة ← صفة، مثل : رئيس ← رئيسي.

6 . صفة ← اسم، مثل : مفهوم ← مفهومية.

7 . ظرف ← صفة، مثل : تحت ← تحتيّ.

8 . أداة ← اسم، مثل : كَمْ ← كمّيّة.

9 . أداة ← صفة، مثل : لام ← لاميّ.

ومصطلحات الفعل البسيطة التي استعملها المبرد مما جاء في فهرس كتابه المقتضب، هي من حيث ما ذكرنا من قواعد الاشتقاق من الجذوع، تنتمي إلى قاعدتين فقط من مجموع تلك القواعد، هما :

• فعل ← صفة، حيث :

1 . فعل (ثلاثي مجرد) ← صفة، مثل المصطلحات : "لازم"، و"صحيح"، و"ماض".

2 . فعل (ثلاثي مزيد) ← صفة ، مثل: "متعدّ"، و"معتل"، و "مجرد".

• اسم ← صفة، حيث : اسم ثلاثي مجرد ← صفة، مثل : ثلاثة ← ثلاثيّ (فعل ثلاثيّ) ، أربعة ← رباعي (فعل رباعي).

والملاحظ في هذا الصدد غياب المصطلحات الاسميّة من حيث الانتماء المقولي، والرباعية الأصل من حيث مادة الاشتقاق، سواء أكان هذا الأصل مجردا أم مزيدا.

4 – 2 . النّحت :

ويكون "بصوغ وحدة معجمية بسيطة من وحدتين معجميتين بسيطتين" [17]، مثل: اسم + اسم : عبد + دار ← عبدريّ، و اسم + أداة : لا + أدريّة ← لاأدريّة. و لم نلاحظ وجود مصطلحات من هذا القبيل في قائمتنا رغم أنّ بعض المصطلحات المركبة قابل لذلك، مثل : المصطلح "غير متعد" و"غير متصرف"، فإنّه يمكن أنْ يستبدلا بـــ: "لامتعدّ" و "لامتصرّف".

---

(17) المرجع نفسه، ص 153.

4 – 3 . المعْجَمة :

هذه القاعدة، مثل قاعدتي الاشتقاق والنحت لا تفضي إلا إلى الوحدات البسيطة وذلك بتحويل تركيب إلى مفردة ([18])، مثل : "بسم الله" ← بَسْمَلَ (والاسم : البسملة)، و "لا حول ولا قوة إلا بالله" ← حَوْقَلَ (والاسم : الحوقلة). وليس مثل هذا في قائمتنا.

4 – 4 . التركيب :

ويكون "بالجمع أو المزج بين وحدتين معجميتين بسيطتين لتوليد وحدة معجمية مركبة إما تركيبا إضافيا، وإما تركيبا مزجيا، وإما تركيبًا وصفيًا. على أن التركيب الإضافي والتركيب الوصفيّ قد تُولِّدُ بهما "وحدات معجمية معقدة" ([19]). ومثال التركيب الإضافي اسم العلم "عبد الله"، ومثال التركيب المزجي الظرفان "بَيْنَ بَيْنَ"، واسم العلم "حضرموت" وهو اسم مدينة قديمة باليمن. ومثال التركيب الوصفيّ "أثرٌ رجعيّ". ولم تشتمل قائمتنا على مصطلحات من صنف التركيب المزجي.

وينضوي ما ورد في قائمتنا من المصطلحات المركبة أو المعقدة ضمن هذه القاعدة، أي قاعدة التركيب. وهي القاعدة الصرفية الوحيدة التي تولد الوحدات المعجمية المركبة والمعقدة.

4 – 4 – 1 . المصطلحات المركبة :

تنحصر في نوعين من التركيب هما التركيب الإضافي، والتركيب الوصفيّ . ويكون المركب الإضافي متكونا إما من [اسم + اسم]، ومن أمثلته في المدونة "أفعال المطاوعة"، و"أفعال المقاربة"، و"فعل التعجّب" ؛ وإما من [صفة + اسم]، وإما من [صفة + صفة]، ولم يرد الشكلان الثاني والثالث في مدونتنا ؛ ويتكون المركب الوصْفي إما من [اسم + صفة] ومثاله في المدونة "الأفعال المضارعة" و"الفعل المنصرف" ؛ وإما من [صفة + صفة] ومثاله "المضارع المنصوب" و"المضارع المجزوم".

---

(18) ينظر المرجع نفسه، ص 155.
(19) المرجع نفسه، ص 42.

4 – 4 – 2 . المصطلحات المعقّدة :

يختص هذا النوع من المصطلحات حسب مدونتنا، بعدد من السمات أهمها : ([20]
).

(أ) ورودها على هيأة تعريفات تقدّم وصفا لمسمّى وذكرا لخصائصه أكثر من كونها على هيأة مصطلح، وهي من ثمّ تعبيرية أكثر منها إحالية تعيينية. وسبب ذلك افتقار المبرد حينا إلى المصطلح الدقيق المناسب، واعتماده حينا آخر على أسلوب الخطاب من أجل شرح الفكرة وتقريب المفهوم إلى الأذهان بذكر خصائصه الأساسية التي تكشف عنها الصفة في المركبات الوصفية والصلة في المركبات الموصولية. ومثال ذلك: "هذا باب ما لحقته الزوائد في هذا الباب" ؛ و"هذا باب ما يجري مجرى الفعل وليس بفعل ولا مصدر" ؛ و"هذا باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول وفاعلُه مبهم ولا يتصرف تصريف غيره من الأفعال ويلزم طريقة واحدة لأن المعنى لزمه على ذلك". فالمثال الأول من هذه الأمثلة الثلاثة يمكن ترجمته بمصطلح بسيط هو "المزيد"، وهو مصطلح جار في الاستعمال في ذلك العهد، استعمله المبرد نفسه في مواضع عديدة من المقتضب كما في قوله : "هذا باب الأسماء على هذه الأفعال المزيد فيها وغير المزيد". لكنه عزف عنه في المثال المذكور دون أن نرى لذلك تبريرا مقنعا. والمثالان الآخران هما عكس المثال الأول، فكل منهما يعبّر عن مجموعة من خصائص مفهوم مصطلح مبهم يعسر التوصل إلى ترجمته بمفردة واحدة أو بمركب من مفردتين لكون المرحلة مازالت مرحلة التأسيس للمصطلح اللغوي.

(ب) الترتيب من المحدَّد (Déterminé) إلى المحدِّد (Déterminant) كما في : هذا باب ذوات الياء التي عيناتها ولاماتها ياءات، وهذا باب ما كان من بنات الأربع وألحق به من الثلاثة، الخ ...

---

(20) يذكر إميل بنفنست سبع السمات الأساسيّة في المعقدات في كتابه "مشكلات اللسانيّات العامّة" منها السمات من(ب) إلى (هـ)، ينظر : Benveniste E. : *Problèmes de linguistique générale*, 2/172 – 173 ؛ وينظر تحليل الظاهرة وتطبيقها على المصطلحات الطبية في إبراهيم بن مراد : من قضايا المصطلح الطبي في "الشذور الذهبية" للشيخ محمد بن عمر التونسي"، في مجلة المعجمية، 21 – 22 (2005 – 2006) ، (ص ص 9 – 69)، ص ص 31 – 35 .

(ج) إمكانيّة التوسع في أي عنصر كما في المثال الثالث الذي أوردنا في السمة (أ) أعلاه.

(د) ثبات المدلول وإنْ تَوسَّعَ التركيب. فالمدلول واحد، وهو اعتلال العين، في الأمثلة : هذا باب ما كانت الواو والياء منه عينا ؛ هذا باب ما اعتلّ منه موضع العين ؛ هذا باب ما كان على ثلاثة أحرف مما عينه واو أو ياء.

(هـ) استعمال أدوات الربط مثل حروف العطف وحروف الجر، والأسماء الموصولة كما هو بيّن في ما ذكرنا من الأمثلة السابقة. وأدوات الربط هذه هي السبب الرئيس في توسع المصطلح، وذلك أن الاستغناء عنها يمكن أن يختزل المصطلح كما في "هذا باب ما اعتلّ منه موضع العين"، حيث يمكن اختصار ذلك في مصطلح مركب هو "معتل العين"، أو اختزاله دلاليا بمصطلح بسيط هو "الأجوف".

والملاحظ أن هذه المصطلحات، رغم طبيعتها التحليلية، لم يكن فيها ما رأسه فعل وعيا من المؤلف بأن وظيفة الفعل الرئيسية وظيفة تعبيرية لا تعيينية. ونتيجة لذلك كان يحول الفعل فيها إما إلى مشتق يعامل معاملة الاسم، وإما إلى صلة في إطار مركب موصولي بموصول اسمي، فكان ما جاء من أفعال في هذه المعقدات حشوا لا تصديرا، وبالتالي لم يكن له تأثير في طبيعة المصطلح الاسمية.

5 – دلالة المصطلحات :

تؤدي المصطلحات البسيطة في مدوّنتنا، مفاهيم بسيطة تتمثل في دلالة المفردة ذاتها، وكذلك شأن المصطلحات المركبة والمعقدة، فدلالتها يمكن اختزالها في دلالة المفردة التي يمكن لكل مركب منها أن يستبدل بها. وهذه الدلالات منقولة من المعنى اللغوي العام إلى المعنى الاصطلاحي عن طريق قاعدة توليد دلالي هي المجاز. فالمعنى اللغوي العام لوحدات مثل: "لازم" و"غير متعدّ، و"ما لا يتعدى..."، هو: ما يتعلق بالشيء لا يفارقه، وأصبح في الاصطلاح، الفعلَ المقصور على الفاعل، فلا يتجاوزه.

فكيف نفسّر وجود هذه الأنواع الثلاثة من المصطلحات مجتمعة ؟ بل هل دعت إليها الحاجة جميعا ؟

يحدد ألان راي (Alain Rey) في كتابه : "المصطلحية : الأسماء والمفاهيم" (*La terminologie , noms et notions*) ، ثلاثة أنواع من الحاجات التي يستجيبُ لها المصطلح، هي : الوصف (Transcription)، والانتقال (Transmission)، والتنميط (Normalisation) (21).

فالحاجة إلى المصطلح الوصفي يستدعيها الخطاب المخصوص في مجال متميّز.

والحاجة إلى انتقال المصطلح تستدعيها ضرورة الخوض في علم بعينه وانتشاره، لأن الخوض في ذلك العلم وانتشاره يستدعيان وجوبا استعمال المصطلحات الخاصة به.

والحاجة إلى التنميط يستدعيها التنظير المجرد لعلم من العلوم بحسب ما فيه من اتجاهات واختصاصات.

وإذا أسقطنا هذه الحاجات الثلاث على المصطلحات التي بين أيدينا وجدنا أن المصطلحات البسيطة والمركبة تبدو بفضل نضجها البنيوي، مستجيبة لحاجتي الانتقال والتنظير، والمصطلحات المعقدة مستجيبة لحاجة الوصف والتحليل. والسبب في وجود هذه الحاجات الثلاث مجتمعة في بنية المصطلح عند المبرد، أن العصر الذي عاش فيه عصرٌ كان يشهد بداية تأسيس علم اللغة، كما أنه كان عصرا لم تنضج فيه جميع المصطلحات اللغوية، وهو ما يجعل كثيرا من علماء اللغة يعبّرون عن المصطلحات بمفاهيمها فينـــزعون إلى التحليل بحسب ما يقتضيه كل مفهوم من الوضوح. وبهذا يمكن أن نعلل تقارب نسبتي المصطلحات البسيطة والمركبة وضُعْفَهما مقارنة بالنسبة العالية للمصطلحات المعقدة التي تكاد تبلغ نصف المجموع العام .

ولا نعتقد أن المبرد هو من وضع هذه المصطلحات. فما يبدو من نضج على المصطلحات البسيطة والمركبة، وتصور واضح للمفهوم على المصطلحات المعقدة، يعكس

---

(21) ينظر : Alain Rey : *La terminologie, noms et notions*, pp.

أن هذه المصطلحات جميعا هي استعمالات من الموروث المتواتر، يشهد على ذلك ما نُقِل منها عن الخليل بن أحمد، وما استعمله سيبويه في الكتاب. ويكفي أن نقارن بين ذلك جميعا من خلال التعاليق التي أوردها محمد عبد الخالق عضيمة محقّق المقتضب لنتبيّن صحة هذا المذهب. لكنّ هذا لا ينفي إمكانية أن يكون المبرّد قد ابتدع بنفسه بعضا منها. وإقرار هذه الملاحظة يتطلب ثبتا دقيقا لجميع ما جاء في المقتضب من المصطلحات. وهذا موضوع بحث آخر كما ذكرنا ذلك في التمهيد.

6 – خاتمـــة :

تناولنا في هذا البحث أربع مسائل هي : نوع لغة الاندراج التي تنضوي فيها مصطلحات الفعل في كتاب المقتضب للمبرد، والانتماء المقولي المعجمي لهذه المصطلحات، ودرجة تركيبها، وعلاقة البنية بالمفهوم. وقد ساعدنا ذلك على تبيّن بعض الجوانب المتعلقة بأسس التوليد المصطلحي وطبيعة الأبنية المصطلحية المتعلقة بالفعل خلال مرحلة التأسيس للمصطلح اللغوي وهي المرحلة التي عاش فيها المبرد وألف فيها كتابه المقتضب. وقد تبيّن لنا من خلال مدونتنا أن المصطلحات المعقدة كانت أكثر عددا من المصطلحات البسيطة والمركبة، كما أنها كانت أقرب إلى المفاهيم منها إلى المصطلحات لكون مصطلحات اللغة في عصر المبرد مازالت قيد التأسيس .

وتبيّن لنا أيضا أن تحويل المصطلح المعقد إلى مصطلح بسيط أو مركب يرجع إلى مدى القدرة على تصور المعنى واختزاله في لفظ وجيز دال عليه.

ولم يكن ما جاء في مدونتنا من مصطلحات الفعل المركبة والمعقدة دليلا على وجود مفاهيم مركبة أو معقدة، بل كان كل مصطلح، مهما كانت درجة بساطته أو تركيبه، معبّرا عن نوع مضمونه الدلالي. فقد كان بعضها دالا على خاصية مميّزة في المسمى، وبعضها الآخر على المسمى ذاته. وهذا من الضوابط الشكلية الأساسية التي تساعد على توليد المصطلح .

وجملة ما ورد من المصطلحات كان إما وحدات معجمية بسيطة أغلبها من مقولة الصفة مثل : لازم، ومتعد، ومضارع، ومعتل، وإما وحدات معجمية مركبة أو معقدة في

بنية مركب إضافي أو وصفي أو موصولي أو شبه إسنادي. وإذا استثنينا المركب الموضولي فإن ما يبقى من أنواع المركبات التي ذكرنا، صالح لأن يكون مصطلحا. على أن سمة الاختصار والاختزال التي يجسمها المصطلح البسيط للتعبير عن مفهوم بسيط تبقى محددا رئيسيا لمقبولية المصطلح. لكن التوصل إلى ذلك يقتضي تجريدا مفرطا. وهذا يستدعي جهدا كبيرا في البحث عن المفردة المناسبة القابلة لأن تكون مصطلحا وجيزا ومعبرا. ولمّا كان ذلك صعبا، وخاصة أن المرحلة كانت مرحلة التأسيس للمصطلح اللغوي، فقد تم اللجوء إلى المصطلحات المركبة أو المعقدة التي تعدّ بطابعها التحليلي طريقا إلى توضيح المدلول وهروبا من خاصية التجريد المفرطة في انتظار من يضطلع بوضع المصطلحات المناسبة في سياق تاريخ اللغة.

والحاصل من كل ما ذكرنا أن المصطلحات المتعلقة بالفعل في كتاب المقتضب للمبرد، والتي أخذناها من الفهرس العام في الجزء الرابع من الكتاب مما جاء منها بلفظ المبرد، يمكن أن تقدّم صورة للباحث في المصطلحية النظرية في مجال اللسانيات، عن كيفية تكوّن المصطلح اللغوي.

محمد شندول

كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بالقيروان

قائمة المصادر والمراجع

1 – المصدر :

كتاب "المقتضب" لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

2 – المراجع :

أ – المراجع العربيّة :

ابن الخشاب، محمد بن أحمد : المرتجل، تحقيق علي حيدر، دمشق، 1972.

ابن مراد، إبراهيم : مقدمة لنظرية المعجم(**مقدمة**)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

ـــــــــــ مسائل في المعجم (**مسائل**)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

بعلبكي، رمزي منير : معجم المصطلحات اللغوية (انكليزي- عربي) (**المصطلحات اللغوية**) ؛ دار العلم للملايين، بيروت، 1990.

التفتازاني، مسعود بن عمر : شرح التصريف العزي (**شرح التصريف**)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1344 هـ .

الجرجاني، علي : التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، 1970.

حسان، تمام : اللغة العربية معناها ومبناها، ط. 3 ، عالم الكتب، القاهرة، 1998.

السيوطي، جلال الدين : المزهر في علوم اللغة وأنواعها (المزهر)، شرح وتعليق محمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت، (جزآن).

شندول، محمد : التطور اللغوي في العربية الحديثة من خلال نماذج من كتب التصويب (**العربية الحديثة**)، أطروحة دكتورا مرقونة، نوقشت سنة 2004، بكلية الآداب بمنوبة، إشراف الأستاذ إبراهيم بن مراد.

الميداني، أحمد بن محمد : نزهة الطرف في علم الصرف، (**علم الصرف**)، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1981.

ب – المراجع الأعجميّة :

Benveniste E. : *Problèmes de linguistique générale* , Gallimard, Paris, 1974.

Jacobson , Roman : Modèle de communication, in : www.internet.uqam.ca/web/t7672/schema.htm

Rey A. : *La terminologie, noms et notions*, 2ème éd. PUF , Paris, 1979.